إن الحقيقة التي أدركها العدو، هي أن ثورة تموز (يوليو) القومية تحمل في أحشائها، الاحتمال الأشد خطورة على المصالح الامبريالية، بما في ذلك اسرائيل، حتى ولو لم تقم الحرب. فتنمية القوة العربية وتوحيد عناصرها، ثم الارتقاء بالأمة كلها، بتطوير امكانياتها الانتاجية، من شأنه ان يخنق اسرائيل ويودي بها الى الزوال.

من هنا كان كل هذا الحقد، وكل هذا التآمر على الثورة الناصرية.

اكتفي بهذه الاشارة عند هذا الحد، لكي لا استطرد في موضوع يستحق بحثاً مستقلا ومسهباً، وأعود للحديث عما نسميه، مجازا، بالاستراتيجية العربية الواحدة، أو المجموعة الثالثةمن القرارات، المعتدة ما بين ١٩٦٣ حتى ما بعد ١٩٦٧.

* * *

■ لقد رُدت الروح الى الجامعة العربية في سنة ١٩٦٣، وبناء على دعوة من عبد الناصر نفسه، الذي رأى، وقتئذ، أن المطامع الصهيونية بدأت تهدد، من جديد، بقفزة على مياه نهر الاردن. ورأى كذلك، أن التصدي لاسرائيل لا يمكن أن يتم وسط أجواء عربية محمومة ومتوترة، وصلت حدود القتال المباشر، كما كان في اليمن. كما رأى أنه لا بد من اعادة النظر في بناء الكيان الوطني الفلسطيني كخطوة لا بد منها على طريق تحرير فلسطين، خصوصا وان بوادر التململ الثوري الفلسطيني، كانت قد بدأت تلوح في الأفق، من خلال النشاطات السرية لعدد من الفصائل الفلسطينية.

وجاءت دعوة عبد الناصر لهذا المؤتمر، في ٢٣ كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٦٣، وكانت بداية تحول في مسار التحرك الفلسطيني والعربي، بصدد قضية فلسطين.

وبصرف النظر عن الملابسات والتفاصيل، التي أحاطت باقامة منظمة التحرير الفلسطينية، فان مجرد قيام هذه المنظمة بعد مؤتمرها التاسيسي في أيار (مايو) ١٩٦٤، كان بداية لاستراتيجية جديدة، لم يع الكثيرون أهميتها وقت حدوثها.

ومن يقارن، اليوم، أوضاع قضية فلسطين وأوضاع الفلسطينيين بين سنتي ١٩٦٤ و١٩٨٠، يدرك بكل الوضوح، أهمية الخطوة التي تمت باعلان منظمة التحرير الفلسطينية كعنوان وقائد لشعب فلسطين. وهي الخطوة التي تكرست قانونياً ونهائياً في مؤتمر الرباط سنة ١٩٧٤، أي بعد عشر سنوات على اتخاذها، عندما أعلن الملوك والرؤساء العرب بأن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين. لقد جاء هذا الاقرار بهذا الحق الفلسطيني متاخراً أكثر من ربع قرن على النكسة، وأكثر من نصف قرن على حياة النضال الفلسطيني. المهم أنه جاء، ولو متاخراً، ليضع حداً حاسماً ونهائياً لوصاية عربية غير مبررة على شعب فلسطين، ولا يزال هناك من يحاول اعادة فرضها.

القرار الاستراتيجي الثاني، الذي اتخذته القمة العربية هذه، كان تشكيل قيادة موحدة أوكلت اليها مهمات وضع وتنفيذ خطة عسكرية موحدة. واذا لم يقدّر لهذا القرار أن يستمر وان يعطي ثماره، فمن المؤكد أن الذنب ليس ذنب القرار، ولكنها هزيمة ١٩٦٧ غير المتوقعة، التي أودت بكل شيء، وشككت في كل القرارات وجدواها.